

الفصل الثاني
قواعد
الفكر المقاصدي

obeikandi.com

المقصود بقواعد الفكر المقاصدي

مقاصد الشريعة ليست مجرد حصيلة معرفية تشبع نهما في فهم الشريعة وأهدافها ومراميها ، وتشحن رصيدنا المعرفي بثروة من الحكم والمقاصد العامة والخاصة ، الكلية والجزئية ، للشريعة الإسلامية ، بل هي إلى هذا كله تنشيء نمطاً في الفهم والتصور للأمور ، وتعطي منهجاً في النظر والتفكير ، هو هذا الذي أسميه الفكر المقاصدي .

ولكي يكون هذا الفكر المقاصدي فكراً علمياً ومتميزاً ، لابد له من مبادئ وقواعد مقاصديه منهجية ، توجهه وتهديه سواء السبيل ، وتؤطره وتضبط اعتماده على مقاصد الشريعة واستفادته منها .

فالفكر المقاصدي ليس هو ذلك الفكر الذي تحرر من الظواهر والأشكال ، وتمرد على الضوابط المنهجية والقواعد اللغوية ، وبدأ يكثر من ذكر المقاصد ومن تحديدها وتكييفها حسب رأيه ونظره ، وأخذ يعتمد على المقاصد لتسويق آرائه وتحسينها ...

وصاحب هذا النمط من الفكر ومن الإنتاج الفكري ، إما

أنه فهم المقاصد فهما سطحيا مبتسرًا فهو أشبه بالهواة المبتدئين منه بالعلماء الراسخين ، وإما أنه يستغلها لحاجة في نفسه ومسلمات مستقرة في فكره ، حيث وجد في المقاصد مرونة ورحابة فاتخذها مطية ومعبرًا ، أي اتخذ المقاصد وسائل ، فإذا لا يمكن الاعتداد بفكر «مقاصدي» لا يبنني على المبادئ والقواعد الموجهة والضابطة لمقاصد الشريعة وللتفكير والنظر المقاصدي .

وفي الصفحات التالية تقديم وتوضيح لأهم

قواعد الفكر المقاصدي

القاعدة الأولى

كل ما في الشريعة مُعلّل وله مقصوده ومصالحته

فالله تعالى لم يخلق شيئاً صغيراً أو كبيراً ، ظاهراً أو خفياً ، إلا وله مقصد وحكمة وغاية ، ولم يعط شيئاً ولا منعه ، ولا قلّله أو كثره ، إلا لمقصد وحكمة وغاية ، وهو سبحانه لم يجعل شيئاً على نحو معين ولا على شكل معين إلاّ لمقصد وحكمة وغاية ، عُرِفَ ذلك أو لم يعرف .

وكذلك الشأن في كل ما شرع ، وفي كل ما أمر به ونهى عنه ، وما حلّله وما حرّمه ، وما وضعه من تحديد أو تقييد ، أو شرط أو ضبط ، فكل ذلك له مقاصده وغاياته ، ويجب على أهل العلم البحث عنها والعمل على إدراكها وإثباتها وبيانها للناس ، على قدر عقولهم وعلى قدر فهمهم ، كما يجب على المكلفين تحري تلك المقاصد وتحقيقها بقدر استطاعتهم ﴿ ذَٰلِكَ الَّذِي يُنْزِلُ الْغَيْمَ ﴾ [يوسف: ٤٠] ، ﴿ فَأَقَمَ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ ﴾ [الروم: ٤٣] .

وكذلك الشأن حتى في تصرفات الناس ؛ فيما يفعلون وما يذرون ، وما يقولون وما لا يقولون ، فكل ذلك محمول على المقصد ، وينظر إليه ويحكم عليه من خلال مقصوده ، فهذا هو

الأصل المعتمد المعول عليه ، وما خرج عنه فهو استثناء لا يصار إليه إلاّ بدليله ، كاستثناء المتعلق بالمجنون والنائم والمغمي عليه ، ولذلك قالوا : أفعال العقلاء تصان عن العبث ، فهي محمولة على القصد أولاً : ومحمولة على القصد المعقول ثانياً ، ولا أعني هنا بالقصد المعقول كونه حقاً وصواباً ، فهذا قد يكون وقد لا يكون ، ولكنني أعني أن له غرضاً مما يسعى الناس إليه ، وأن له منطقاً معيناً ، على الأقل في نظر صاحبه ، وأنه ليس فعلاً جنونياً عبثياً ، أو جزافياً اعتبارياً .

وإذا كان هذا هكذا في حق العباد ، فإن الله هو أحكم الحاكمين : ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا ﴾ [الفرقان: ٢] ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ ۚ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾ [الطلاق: ٣] ، ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩] ، ﴿ الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [الملك: ٢] ، فليس فيما خلق الله وقدره ، ولا فيما حكم به وقرره شيء بلا حكمة أو بلا قصد أو بلا وظيفة ، وليس في ذلك شيء عفوي أو اعتباري : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْنٍ ۖ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ هَوًا لَّاتَّخَذْتُهُ مِنْ لَدُنَّا إِن كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٦، ١٧] ، ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْنٍ ۖ مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الدخان: ٣٨، ٣٩] .

وما يقال في خلقه - سبحانه - يقال في شرعه : ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأعراف: ٥٤] ، فهو لم يكلفنا بشيء ولا فرض علينا شيئاً ولا حثنا على شيء إلا وله مقصوده أو مقاصده ، وله مصلحته أو مصالحه وهو لم يحرم علينا شيئاً ولا نهانا عنه ولا ذمّه لنا ، إلاّ وله مقصوده ، وله مفسدته أو مفسده التي جاء الحكم لدفعها أو تقليلها .

ويوضح الفخر الرازي ذلك ويثبته بالبرهان المنطقي فيقول : « إن الله تعالى خصص الواقعة المعينة بالحكم المعين : لمرجح أو لا لمرجح .

والقسم الثاني : باطل ، وإلا لزم ترجيح أحد الطرفين على الآخر لا لمرجح وهذا محال ، فثبت القسم الأول .

وذلك المرجح إما أن يكون عائداً إلى الله تعالى أو إلى العبد ، والأول باطل بإجماع المسلمين ، فتعين الثاني .

والعائد إلى العبد إما أن يكون مصلحة العبد ، أو مفسدته ، أو لا يكون لا مصلحته ولا مفسدته .

والقسم الثاني والثالث باطلان باتفاق العقلاء ، فتعين الأول .

فثبت أنه تعالى إنما شرع الأحكام لمصالح العباد ... » .

ثم يضيف أدلة أخرى منها : « أنه تعالى حكيم بإجماع المسلمين ، والحكيم لا يفعل إلا لمصلحة ، فإن من يفعل لا لمصلحة يكون عابثا ، والعبث على الله تعالى محال ، بالنص والإجماع والمعقول »^(١).

وعلى هذا الأساس ، وعملاً بهذه القاعدة ، فإن الفكر المقاصدي يستحضر فكرة المقصد أو المقاصد في تلقيه وتعامله مع كل ما صدر عن الله ﷻ إذا عرفه وتبين له فيها ونعمت ، وإلا فهو مقدر لوجوده ساعٍ إلى كشفه وإثباته ، وكما يقول العلامة ابن القيم : « ليس في الشريعة حكم واحد إلا وله معنى وحكمة ، يعقله من عقله ويخفي على من خفي عليه »^(٢).

فابن القيم ينفي تماماً إمكان وجود حكم في الشريعة ليس له حكمة ومعنى ، وحتى ما قد يكون عميقاً خفياً من الحكم والمقاصد ، فإنه لم يعتبر خفاء ذاتياً عاماً ، وإنما خفاؤه على من خفي عليه ، مع إمكان أن يعقله غيره « يعقله من عقله ويخفي على من خفي عليه » ولم نقل : نعقله أو يخفي علينا ؛ لأن ما خفي على أحد يمكن أن يعقله آخر ، وما خفي اليوم سيظهر بعد حين ،

(١) المحصول (٢/٣٢٨) ، دار الكتب العلمية ، بيروت (١٤٠٨ / ١٩٨٨) .

(٢) إعلام الموقعين (٢/٨٦) .

وبهذا المرتقى تشرف مراتب العلماء وتتفاوت .

والمقصود عندي هو :

[١] جميع أحكام الشريعة معللة بمقاصدها ومصالحها .

[٢] خفاء الحكمة والمقصد على البعض لا يمنع انقداحهما وانكشافهما لآخرين .

[٣] البحث في الحكم والمقاصد الخفية أو المختلف فيها لا يتوقف ، بل لابد ان يستمر وأن يتقدم .

هل في الشريعة ما لا يعقل ولا يعقل ؟

ما تقدم يقود حتما إلى الوقوف عند هذا التساؤل ، خاصة وأنه كثيرا ما يتردد على ألسنة الفقهاء والأصوليين أن أحكام الشريعة منها ما هو معلل معقول المعنى ، ومنها ما هو تعبدى غير معقول المعنى ، ويقولون أيضا : الأصل في العبادات التزام التعبد وعدم التعليل ، والأصل في المعاملات هو التعليل والالتفات إلى المعاني والمصالح ...^(١) .

ثم يذهبون إلى أن أحكام المعاملات نفسها منها ما هو تعبدى غير معقول المعنى .

(١) انظر : الموافقات (٢/ ٣٠٠ - ٣١٠) ، وانظر : الاعتصام للشاطبي أيضا :

(٢/ ١٣٢ ، ١٣٣) طبعة مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ، د.ت .

٥٠ ————— الفكر المقاصدي قواعده وفوائده

ومعنى هذا أن أحكام المعاملات معللة بالمقاصد والمصالح وفيها استثناءات تعبدية غير معللة ، وأحكام العبادات غير معللة ولا تدرك حكمتها ، مع وجود استثناءات معللة معقولة المعنى .

هذه الأقوال ، ولو أن لها أساس وحظاً من الوجاهة والحجية ، فإنها قد لا تخلو من تشويش ، ولا تستقيم تماماً مع قاعدتنا التي نحن في رحابها ، ولذلك لا بد لي من مناقشتها وتقويمها ، حتى تلثم القواعد وتنسجم .

لقد استعرضت وبينت من قبل ما فيه الكفاية من النصوص والأدلة والشواهد على أن بعثة الرسل جميعاً معللة ، وعلى أن البعثة المحمدية بصفة خاصة وشرعية الإسلام بصفة أخص ، رحمة كلها وحكمة ومصلحة كلها وعدل كلها ...

وهذا ما يجعل تعليل الأحكام الشرعية وتقصيدها هو المجرى الطبيعي للقول بعلىّية البعثة وعلىّية الشريعة ومصلحتها ، وهو الترجمة العملية لذلك ينطبق هذا على المعاملات وعلى العبادات وعلى العادات ، وعلى المناكحات ، وعلى العقوبات ... أي على كل مجالات الشريعة وفروعها التشريعية .

وأما العبادات بصفة خاصة ، فلا بد أن نستحضر أولاً ما هو

منصوص ومسلّم ، وهو أن العبادات ، في أصولها وفي جملتها ، كلها معللة معقولة المعاني والمقاصد ... وإنما الإشكال في تفاصيلها وجزئياتها ، أو على الأصح ؛ في بعض التفاصيل والجزئيات ، كما قال ابن القيم : « وبالجملّة ، فللشارع في أحكام العبادات أسرار لا تهتدي العقول إلى إدراكها على وجه التفصيل ، وإن أدركتها جملة » ^(١).

وخفاء الحكمة والقصد في بعض تفاصيل العبادات ، من مواقيت وأعداد وكيفيات ، لا يتنهض سبباً لقلب المسألة من أساسها ، واعتبار الأصل في العبادات هو التعبد وعدم التعليل ، بينما أصول العبادات معللة نصّاً وإجماعاً ، وهذا تذكير سريع بأركان العبادات وما ورد فيها من تعليقات نصية لا خلاف فيها :

« ونبدأ بالصلاة أمّ العبادات : قال الله تعالى : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ ۚ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ۚ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٥] .

فها هنا عللت فريضة الصلاة بمصلحتين جامعتين عظيمتين ، وإحداهما أعظم من الأخرى ، المصلحة الأولى هي

كونها تنهى عن الفحشاء والمنكر ، ولا يخفى على أحد أن النهي عن الفحشاء والمنكر ، والإبعاد عنهما ، والتخفيف منهما ، إنما هي مصالح فردية وجماعية في هذه الحياة الدنيا ، مصالح تعود على الناس بالنفع في أبدانهم وعقولهم وأموالهم وأحوالهم النفسية والاجتماعية ... ثم هي بعد ذلك ، ونتيجة له ، سبب لنيل ثواب الله تعالى في الدار الآخرة .

وأما المصلحة الثانية التي عللت بها الصلاة في هذه الآية ، فهي ذكر الله ، الذي هو أكبر من مصلحة النهي عن الفحشاء والمنكر ، ولذلك جاء التعليل به وحده في آية أخرى ، هي قوله تعالى : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ [طه: ١٤] .

وقد يقال : إن ذكر الله مصلحة تعبدية أخروية خالصة ، وقد جُعل هو المقصد الأعظم للصلاة ، فأقول : إن ذكر الله ﷻ من أعظم المصالح الدنيوية ، أو ليس أسمى ما يرغب الناس فيه في حياتهم ويبحثون عنه ليلهم ونهارهم هو السعادة ؟ وهل السعادة سوى الشعور بالارتياح والابتهاج والطمأنينة والمتعة ؟ إذا كان الأمر كذلك - وهو لا شك كذلك - فإن أعلى درجات السعادة الدنيوية وأسمى مقاماتها ، هي تلك التي يتحصلها الذاكرون لله ، الخاشعون في كنفه ، يملؤهم اليقين ،

ويغمرهم الرضى والطمأنينة : ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ ﴾ [الرعد: ٢٨] .

ثم إن هذه الحالة القلبية الروحية السامية يكون لها انعكاس شامل على صاحبها ، في بدنه ونفسه وفكره وسلوكه ... ومن انعكاساتها أنها تفضى إلى النهي عن الفحشاء والمنكر ، فتصير هذه المصلحة فرعاً عن الأخرى وثمره من ثمراتها .

فلذلك كله كانت مصلحة ذكر الله هي كبرى مصالح الصلاة ، واعتبرت المقصد الأول لها .

وأما الزكاة : فمصلحتها الدنيوية والتربوية والاجتماعية ، يدركها ويلمسها الخاصة والعامة ، وهي أوضح وأظهر من أن تحتاج إلى بيان واستدلال .

وأما الصوم : فقد وقع التنبيه على مصالحه في عدد من نصوص القرآن والسنة ، منها قوله ﷻ : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٣] ، فقوله تعالى : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ بيان لحكمة الصيام وما لأجله شرع ... والتقوى الشرعية هي اتقاء المعاصي ... فجعل الصيام وسيلة لاتقائها ، لأنه يعدل القوى الطبيعية التي هي داعية تلك المعاصي ، ليرتقي المسلم به عن حضيض الانعماس في المادة إلى أوج العالم الروحاني ، فهو

وسيلة للارتياض بالصفات الملكية واللاتفاض^(١) من غبار الكدرات الحيوانية^(٢).

وفي الحديث الصحيح : « الصيام جُنة ، فإذا كان أحدكم صائماً فلا يرفث ولا يجهل ، فإن امرؤ قاتله أو شتمه فليقل : إني صائم ، إني صائم »^(٣) فالمقاصد التربوية للصيام واضحة جليلة في ألفاظ الحديث وتوجيهاته ، إلا أن وصفه الصيام بكونه «جُنة» يحتاج إلى مزيد من التوضيح ، فقد اشتهر تفسير «الجُنة» ومعناها اللغوي الوقاية وما يستعمل لها - بأن الصيام وقاية من النار ، وهذا صحيح إذا أريد به أن أعظم وقاية في الصيام هي وقايته من النار . أما إذا أريد به حصر إذا أريد أن أعظم وقاية في الصيام هي وقايته من النار . أما إذا أريد به حصر وقاية الصيام في الوقاية من النار ، وأن هذا هو المعنى الوحيد لوصف «الجُنة» ، فهذا ما لا تساعد عليه قواعد اللغة ولا شهادة الواقع ، يقول الإمام ابن عاشور : «حُذف متعلق «جُنة» لقصد التعميم ، أي التكثرير للمتعلقات الصالحة بالمقام .. فأفاد كلام الرسول - عليه الصلاة والسلام - أن الصوم وقاية من أضرار كثيرة ،

(١) نسبة إلى الملائكة .

(٢) تفسير محمد الطاهر ابن عاشور (التحرير والتنوير) (٢/ ١٥٨) .

(٣) رواه مالك في موطئة البخاري ومسلم في صحيحيهما - أبواب الصيام .

فكل ضرر ثبت عندنا أن الصوم يدفعه فهو مراد من المتعلق المحذوف ... » ^(١) وقد أصبحت فوائد الصيام الصحيحة معلومة بالتجربة والدراسة لدى المسلمين وغير المسلمين .

وأما الحج : فهو منجم لما لا يحصى من المصالح الدينية والدينية ، فقد اجتمع فيه ما تفرق في غيره ، فمن حيث العبادة ، ففيه الصلاة والذكر والدعاء ، وفيه الإنفاق بأشكال متعددة ، وفيه الجهاد المالي والبدني ، وفيه كبح الشهوات وتهذيب العادات ومن حيث المصالح الدنيوية المباشرة ، ففيه فرصة نادرة للتبادل التجاري ، والتداول السياسي والاجتماعي ، وفيه ما في الأسفار والرحلات من التجارب والخبرات والتدريبات . ومن إغناء للعقل والعلم والمعرفة ...

وإلى هذا كله يشير قوله تعالى : ﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ ... لِيَشْهَدُوا مَنَفَعًا لَّهُمْ ﴾ [الحج: ٢٧، ٢٨] ، « وتنكير » منافع « لتعظيم المراد منه الكثرة ، وهي المصالح الدينية والدينية ؛ لأن في مجمع الحج فوائد جمة للناس » ^(٢) .

وإذا كان عموم المنافع في الآية لا ينكره أحد ، فإن أكثر

(١) كشف المغطى من الألفاظ الواقعة في الموطأ ، (ص ١٧) .

(٢) التحرير والتنوير (١٧/ ٢٤٦) .

المفسرين ركزوا خاصة على ما نبهت عليه الآية من مشروعية ابتغاء المنافع الدنيوية في الحج ، وفي مقدمتها ممارسة الأعمال التجارية ، قال ابن عطية : « والمنافع في هذه الآية : التجارة ، في قول أكثر المتأولين ، ابن عباس وغيره » ^(١).

وقد جاء التنصيص على مشروعية هذا المقصد في الحج بشكل أكثر خصوصية وصراحة في هذه الآية : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَتٌ ﴾ إلى قوله : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٧، ١٩٨] .

قال القرطبي : « ففي الآية دليل على جواز التجارة في الحج مع أداء العبادة ، وأن القصد إلى ذلك لا يكون شركاً ولا يخرج المكلف عن رسم الإخلاص المفترض عليه ^(٢) .. » ^(٣).

فبعد هذا كله لا يستقيم القول : إن الأصل في العبادات هو عدم التعليل ، بل الأصل في الشريعة كلها هو التعليل ، والأصل في العبادات أيضاً هو التعليل ، وبعد هذا إن وجدنا جزئيات تعذر علينا تعليلها ، أو صعب علينا الجزم بحكمة

(١) المحرر الوجيز (١١/ ١٩٥) .

(٢) الجامع لأحكام القرآن (٢/ ٤١٣) .

(٣) مدخل إلى مقاصد الشريعة ، للمؤلف (ص ٢٧- ٣٠) .

معينة ومقصد محدد لها ، فهذا لا يضر ، ولا يسمح لنا بقلب المسألة وإلغاء أصل التعليل واتخاذ عدم التعليل أصلاً .

وحتى في بعض الأحكام الجزئية للعبادات ، كمقاديرها ، ومواقيتها ، وكيفياتها وبعض شروطها ، وهي التي تحيّر فيها العلماء ويقولون بسببها إن الأصل في العبادات هو التبعّد : « دون الالتفات إلى المعاني » ^(١) ، أقول : حتى هذه الجزئيات نجد عددًا من الفقهاء يجتهدون في تحليلها وتعليلها بما يكشف عن بعض حكمها ومصالحها ، وهذا كثير في كتب الفقهاء ، ولو شئت أن أسرد عشرات الأمثلة لذلك لفعلت ذلك بيسر ، ولكن هذا يطول فلاكتف منه بشيء قليل ينوب عن غيره من نظائره .

ففي تعليل أعضاء الوضوء وتخصيصها هي بالذات بالغسل ، ينقل ابن بابويه القمي عن الفضل بن شاذان قوله : « لأن العبد إذا قام بين يدي الجبار قائمًا ينكشف من جوارحه ويظهر ما وجب فيه الوضوء ؛ وذلك أنه بوجهه يستقبل ويسجد ويخضع ، ويبيده يسأل ويرغب ويرهب ويتبتل ، وبرأسه يستقبل في ركوعه وسجوده ، وبرجليه يقوم ويقعد ... » ^(٢) إلى آخر تأملاته

(١) العبارة للشاطبي ، الموافقات (٢/ ٣٠٠) .

(٢) علل الشرايع (ص ٢٥٧، ٢٥٨) ، طبعة دار البلاغة (١٩٦٦) .

وتعليلاته ، وشبيه به ما قاله ابن القيم : « إن محاسن الشريعة أن كان الوضوء في الأعضاء الظاهرة المكشوفة ، وكان أحقها به إمامها ومقدمها في الذكر والفعل وهو الوجه الذي نظافته ووضأته عنوان على نظافة القلب ، وبعده اليدان ، وهما آلة البطش والتناول والأخذ ، فهما أحق الأعضاء بالنظافة والنزاهة بعد الوجه ، ولما كان الرأس مجمع الحواس وأعلى البدن وأشرفه كان أحق بالنظافة ، لكن لو شرع غسله في الوضوء لعظمت المشقة ، واشتدت البلية ، فشرع مسح جميعه وأقام مقام غسله تخفيفا ورحمة ... » ^(١).

وهذه التعليقات قد يمكن التحفظ عليها والتردد في الجزم بها وبأمثالها ، ولكنها على كل حال معقولة ومقبولة ، ومنسجمة مع توجهات الشريعة ومقاصدها العامة ، والأهم فيها هو أنها تؤكد أن الأصل في العبادات - جملة وتفصيلا - هو التعليل والمعقولة القابلة للتفكير والإدراك ، ولو لم يكن الأمر كذلك ما أقدم عليه كبار الفقهاء والراسخون من العلماء ، فحتى الإمام الغزالي الذي يرى أن : « مَبْنَى العبادات على الاحتكامات ، ونعني بالاحتكام ما خفي علينا وجه اللطف

فيه «^(١). نجده لا يآلو جهدا في تعليل تفاصيل العبادات وبيان مقاصدها ولطائفها ، فها هو - مثلا - يقول جازماً : « وأما الركوع والسجود فالمقصود بهما التعظيم قطعاً »^(٢).

ثم إن التعليقات العامة الواردة في شأن العبادات - ما ذكرت منها وما لم أذكر - لابد وأن تكون مرعية وجارية في التفاصيل والجزئيات ، فهذا شأن الجزئيات مع أصولها وجزئياتها ، فحتى حين لا ينقدح لنا مقصد جزئي خاص بحكمه ومحلّه ، فإن المقصد العام يبقى وارداً ويبقى التعليل به ممكناً .

فمثلاً حينما يقرر الشاطبي أن : « حكمة التعبد العامة الانقياد لأوامر الله تعالى ، وإفراده بالخضوع ، والتعظيم لجلاله والتوجه إليه »^(٣) ، فإن هذا التعليل يصلح علة في كل الجزئيات :

أولاً : لأنها جزئيات ذلك الحكم الكلي .

(١) شفاء الغليل (ص ٢٠٤) ، تحقيق حمد الكبيسي ، مطبعة الإرشاد ، بغداد (١٩١٧) .

(٢) إحياء علوم الدين (١ / ١٩٠) ، دار الكتب العلمية ، بيروت د . ت .

(٣) الموافقات (٢ / ٣٠١) .

وثانيًا : لأن هذه العلة متحققة فيها بشكل واضح .

وعلى هذا النهج سار فقيه الحنفية الكبير علاء الدين الكاساني ، في تعليله لتفاصيل العبادات وربطها بمقاصدها الكلية ، من ذلك قوله - مثلاً : « العبادات وجبت لحق العبودية ، أو لحق شكر النعمة ؛ إذ كل ذلك لازم في العقول ، وفي الحج إظهار العبودية وشكر النعمة ، إما إظهار العبودية فلأن إظهار العبودية هو إظهار التذلل للمعبود ، وفي الحج ذلك ؛ لأن الحاج في حال إحرامه يظهر الشعث ويرفض أسباب التزين والارتفاق ، ويتصور بصورة عبد سخط عليه مولاه ، فيتعرض بسوء حاله لعطف مولاه ومرحمته إياه ، وفي حال وقوفه بعرفة بمنزلة عبد عصي مولاه فوقف بين يديه متضرعاً حامداً له مشنياً عليه ، مستغفراً لزلاته مستقيلاً لعثراته ، وبالطواف حول البيت يلازم المكان المنسوب إلى ربه بمنزلة عبد معتكف على باب مولاه لائذٍ بجنابه ، وأما شكر النعمة ، فلأن العبادات بعضها بدنية ، وبعضها مالية . والحج عبادة لا تقوم إلا بالبدن والمال ، ولهذا لا يجب إلا عند وجود المال وصحة البدن ، فكان شكر النعمتين ، وشكر النعمة ليس إلا استعمالها في طاعة المنعم ... »^(١).

(١) نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي ، للمؤلف ، (ص ٧) ط ١ —

وبالرغم من كل ما سبق تبقى عند بعض العلماء والدراسين تساؤلات واستشكالات لا يجدون منها مخرجاً سوى القول إن الأمر تعبدي محض ولا مدخل فيه للعقول ، مثل عدد الركعات واختلافها من صلاة لأخرى ، ومثل جعل الصيام في شهر معين ، ومثل كون أشواط الطواف والسعي في الحج سبعة لا أكثر ولا أقل ، وكذلك الجمرات ، ومثل مقادير الكفارات والزكوات وعِدَد النساء المعتدات ، وكذلك الأنصبة المقدرة في الموارث ، والأعداد المحددة في عقوبات الجلد من أربعين وثمانين ومائة .

وجوابي على الاستشكال والتوقف واللوذ بفكرة التعبد والتحكم في مثل الأحكام يأتي من وجوه ثلاثة :

[١] ما سبق من المقاصد العامة للعبادات جارٍ ومطّرد في هذه الأحكام ، وخاصة منها التي تدخل في باب العبادات .

[٢] أن عدم العلم بشيء لا يسمح بنفيه ، وعدم ثبوته لا يعني ثبوت عدمه ، ومعنى هذا - في بابنا - أن قول بعض العلماء لحكم من الأحكام : هذا تعبدي غير معلن إنما بالنسبة إليه حين قال ما قال ، والبحث والنظر لا ينبغي أن يتوقف ، بل ينبغي أن يتقدم ويستمر ، ولست أقول : ما ترك الأولون

للآخرين من شيء ، بل أقول : كم ترك الأولون للآخرين من شيء !

ويرى الشيخ الشهيد محمد بن عبد الكبير الكتاني أن : « قول أهل الفروع : هذا تبعدي ، هو عجز منهم عن بيان الحكمة والسر ، والشرع كله مكشوف لأهل العلم بالله ، ليس عندهم فيه شيء غير معقول المعنى ... »^(١).

[٣] هناك مقصد عام من أعم مقاصد الشريعة ، يكمن وراء جميع أحكامها ، ويكمن بصفة خاصة وراء جميع أحكامها ، ويكمن بصفة خاصة وراء ما في الأحكام من تعيينات وتحديدات وتقديرات وهيئات وشكليات ، وهو مقصد الضبط والحسم ، أي ضبط التكاليف والواجبات والحدود والعلاقات بكيفية تخرج الناس من الحيرة والاضطراب ، ومن الاختلاف والتنازع ومن الغموض والإبهام ، ومن الأفراد أو التفريط عند التقدير والتنفيذ ، فيتم الخروج من كل هذا عن طريق التعيين والتحديد ، بأعداد وأوصاف ومواقيت وكيفيات ، فيعرف كل واحد حده وحقه وما يلزمه وما لا يلزمه .

(١) ترجمة الشيخ محمد الكتاني الشهيد ، لنجله محمد الباقر الكتاني (ص ٣٤)

والحقيقة أن مقصد الضبط والحسم في جميع الشرائع والقوانين وفي جميع المجتمعات والأعراف الاجتماعية قد يتطلب أحكامًا لا تفسير لها إلا بما تحققه من هذا المقصد ، فتفسيرها وعلتها وحكمتها هي أنها أحكام تضبط الأمور وتحسم التردد والاحتمال ، وتتيح يُسرًا ووضوحًا في التصرفات والمعاملات .

فمثلا نجد في جميع القوانين تحديدات مختلفة للعقوبات البدنية والمالية ، كالسجن لمدة عشر سنوات ، وخمس ، وستين ، وستة أشهر وستين يوما أو ثلاثين ، مع أن هذه الأعداد قابلة لأن يزداد فيها أو ينقص منها بلا تغير يذكر في النتيجة .

وإلا فما الفرق بين سنتين وستين وأُسبوعين ؟ وما الفرق بين سنتين وثلاثة وستين يوما ؟ وما الفرق بين ثلاثين وثمانية وعشرين يوما ؟

وقل مثل هذا في الغرامات المالية ، لماذا تقدر بألف دون تسعمائة وتسعين ، أو تسعة وتسعين ، ولماذا تقدر بثلاثمائة ولا يزداد فيها اثنان أو أربعة ؟

ولماذا نجد القوانين تحدد الاعتقال الاحتياطي تارة بثمان وأربعين ساعة وتارة باثنتين وسبعين ساعة ، مثلا ؟ لماذا لا

يكون خمسين أو سبعين ساعة ؟ ما الذي سيتغير لو غيرنا الرقم بزيادة أو نقصان ؟ هل الأرقام المعتمدة تعبدية ؟ أم هي الإمكان الوحيد المتاح ؟

ولماذا جعل الضوء الأحمر للدلالة على التوقف ومنع المرور ، وجعل الضوء الأخضر بالإذن والسماح بالمرور ؟ وما بال الألوان الأخرى لا تمنع ولا تأذن ؟ ثم لماذا جعلوا الساعة ستين دقيقة وليس مائة ليسهل الحساب والقسمة ؟ ولماذا عدد ساعات العمل هو كذا وكذا ؟ وساعة الدخول هي كذا ؟ وساعة الخروج هي كذا ؟ هل الساعة الفلانية والدقيقة الفلانية خلقت للعمل والأخرى خلقت للتوقف عن العمل ؟

والجواب في مثل هذه التساؤلات هو :

[١] لابد أن نختار ونحدد بكيفية واضحة ومعلومة للناس ، يسهل عليهم ضبطها والانضباط بها والاحتكام إليها ، وكما قال الشاطبي : « وأما العاديات كثير من العبادات أيضا ، فلها معنى مفهوم ، وهو ضبط وجوه المصالح ؛ إذ لو تُرك الناس والنظر لانتشر ولم ينضبط ، وتعذر الرجوع إلى أصل شرعي ، والضبط أقرب إلى الانقياد ما وجد إليه سبيل ، فجعل الشارع للحدود مقادير معلومة ، وأسبابا معلومة ، لا تُتعدى ؛ كاثناين

في القذف ، والمائة وتغريب العام في الزنا على غير إحصان ،
وخص قطع اليد بالكوع وفي النصاب المعين ^(١) ، وجعل مغيب
الحشفة حدًا في أحكام كثيرة ، وكذلك الأشهر والقروء في
العدد ، والنصاب والحول في الزكوات ... » ^(٢).

فإذا كان الضبط والتحديد أمرًا لا مفر منه لما يتيح من
انتظام ويسر ووضوح في التكاليف والعلاقات والتبعات ،
الفردية والجماعية الدينية والدينية فلماذا لا يعتبر علة ، أو
أساسًا للتعليل ، في هذا النوع من الأحكام والتحديدات ؟

[٢] إن تحقيق مقصد الضبط والحسم والانتظام عادة ما
يكون ممكنًا ومتأتميًا من خلال اختيارات وعدة إمكانيات متاحة ،
قد تكون تارة متساوية في ملاءمتها للفعل وفي مدى تحقيقها
لمقصوده ، وقد تكون متقاربة في ذلك ، بحيث لا تعطي كبير
فرق في النتيجة ، وقد يكون بينها فروق مؤثرة ومعتبرة .

وفي جميع هذه الأحوال لابد من الاختيار والترجيح وتحديد
ما يلزم تحديده ، فإذا أُسند هذا الأمر إلى جهة هي به خبرة
وبصيرة ، وهي ذات أهلية وأحقية ، فرجحت هذه الجهة

(١) يعني نصاب السرقة الموجب للحد .

(٢) الموافقات (٢/٣٠٩) .

المختصة ما ترجح لديها لأي سبب من الأسباب ، وبأي مرجح من المرجحات المعتبرة عندها ، فقد حصل المقصود ، وهذا منتهى المعقولية والمصلحية ، وبالله تعالى التوفيق .

هذه القاعدة الأولى من قواعد الفكر المقاصدي ، قد أطلت فيها

بعض الشيء ؛ لأنها القاعدة الأساس في كل فكر مقاصدي ، ولما يرد عليها من تشويش كان لابد من توضيحه وإزالته

القاعدة الثانية

لا تقصيد إلا بدليل

مقاصد الشريعة ، سواء كانت عامة أو خاصة ، كلية أو جزئية ، لا يجوز القول بها ولا تحديدها ، ولا إثباتها ولا نفيها إلا بدليل ، فنسبة مقصد ما إلى الشريعة هو كتسبة قول أو حكم إلى الله تعالى ، لأن الشريعة شريعته والقصد قصده ، والقول بان مقصود الشريعة كذا أو كذا ، من غير إقامة الدليل على ذلك هو قول على الله بغير علم وبغير حق ، والله تعالى يقول : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣] ، ويقول : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء: ٣٦] .

ومقاصد الشريعة ليست بدعاً في القضايا العلمية التي لا يجوز الخوض فيها بغير هدى ولا علم ، ولا يجوز تقريرها وإثباتها بغير حجة ولا برهان ، وإنما العلم الدليل والاستدلال ، وما لا يقوم على الدليل والاستدلال فإنما هو تجديف وتخريف ، سواء سمي صاحبه فقيهاً أو أصولياً ، أو مفسراً ، أو محدثاً ، أو مفكراً أو فيلسوفاً ... وإذا كان هذا في عموم القضايا العلمية ،

فكيف فيما يتعلق بالله وفيه تقويل وتقصيد لله ؟

وقبل أن أعرض وأوضح بعض الطرق والقواعد المنهجية لمعرفة مقاصد الشريعة ، أقول بصفة عامة ، إن طرق الاستدلال على مقاصد الشريعة لا تنحصر في طرق وأدلة معينة دون غيرها ، وإنما كل دليل له قيمة علمية وله قوة إثباتية وله حجية معتبرة ، فهو مقبول فيما يصلح له من إثبات مقاصد الشريعة أو غيرها . ولذلك نجد العلماء حين كشفهم عن مقاصد الشريعة وإثباتهم لها ودفاعهم عنها لا يتقيدون بدليل واحد ، أو بأدلة معينة محصورة ، ولا بطريقة موحدة في الإثبات والبيان ، بل تجد لكل طريقة وطريقته ، بل تجد عند الواحد منهم طرقاً متعددة ، لغوية وشرعية وعقلية وحسية ، ولكن ذلك كله لا يخرج - أولاً - ينبغي أن يخرج - عن المناهج العلمية والقواعد العلمية المعتبرة .

وفيما يلي بعض المعالم والقواعد المعتمدة في الكشف عن مقاصد الشريعة وإثباتها ، حتى يعلم أن إثبات مقاصد الشريعة يقوم على العلم والبحث والاستدلال :

[١] لسان العرب هو المترجم عن مقاصد الشارع :

وهذه العبارة للإمام الشاطبي^(١) ، وهي واضحة في أن

بوابة المقاصد والمدخل إليها هي اللغة العربية بمعانيها ودلالاتها المعهودة في الخطاب العربي الفصيح الصحيح ، فالشريعة لا تخرج عن نصوص الوحي ، قرآنا وسنة ، وهي نصوص عربية في ألفاظها ونظمها وخطابها ، فمن أراد أن يعرف مقاصد الشريعة فمن نصوص الشريعة يعرفه ، ومرشده وترجمانه في ذلك لسان العرب بدلالاته وقواعده وأعرافه .

ورحم الله إمامنا أبا إسحاق إذ جعل النوع الثاني من المقاصد : « في بيان قصد الشارع في وضع الشريعة للإفهام »^(١) وبين فيه جملة من المبادئ العامة في فهم الخطاب الشرعي من حيث هو خطاب عربي ، وقال فيه : « وإنما البحث المقصود هنا أن القرآن نزل بلسان العرب »^(٢) على الجملة ، فطلب فهمه إنما يكون من هذا الطريق خاصة .. فمن أراد تفهمه فمن جهة لسان العرب يفهم ، ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة ... »^(٣) « ... فإن كان للعرب في لسانهم عرف مستمر ، فلا يصح العدول عنه في فهم الشريعة .. مثال ذلك : أن معهود العرب أن لا ترى الألفاظ تعبدا عند محافظتها على المعاني ، وإن

(١) السابق (٢/ ٦٤) .

(٢) السابق .

(٣) وكذلك السنة بلا فرق .

كانت تراعيها أيضًا ... » ^(١).

ولعل أول باحث عمل على تقعيد دلالات الخطاب العربي بناء على مقاصد ذلك الخطاب ومعهود العرب فيه ، هو الإمام الشافعي ، فبين أن الخطاب العربي قد يكون عاما ويدخله التخصيص ، وقد يجمع في الخطاب العام إرادة العموم من جهة والخصوص من جهة ، وبين أن للسياق أثر في تحديد مقصود الخطاب ^(٢).

ولا أريد الخوض في تفاصيل هذه المباحث وتداعياتها مما تطفح به الكتب الأصولية والتفاسير وكتب فقه اللغة ، ولكني فقط أريد التنبيه على رؤوس المسائل وأصولها ، كما في قول الإمام الغزالي : « واللفظ إما أن يدل على الحكم بصيغته ومنظومه ، أو بفحواه ومفهومه ، أو بمعناه ومعقوله ... » ^(٣) ، والمقصود عندي هو بيان تعدد طرق معرفة مقاصد الخطاب ودلالاته ومراميها ، وأنها ليست منحصرة في الألفاظ وظواهرها ،

(١) الموافقات (٢/ ٨٢) .

(٢) انظر : (الرسالة) (ص ٥٣) فما بعدها ، تحقيق أحمد شاكر ، المكتبة العلمية ، بيروت . د. ت .

(٣) المستصفي (ص ١٨٠) ، الطبعة الأولى لدار الكتب العلمية ، بيروت (١٩٩٣/ ١٤١٣) .

وأنها أيضًا لا تستغني عن الألفاظ وظواهرها .

ولب هذه المسألة هو ضرورة التوازن الواعي بين احترام اللغة في ألفاظها وقواعدها وظاهر معانيها . وبين النظر إلى معاني الخطاب ومقاصده ومرامييه ، ووضع كل شيء في موضوعه وحدوده ، بلا تعسف ولا تكلف ، ولا تحجر ولا جمود ، وكما يقول ابن القيم : « الواجب فيما علق عليه الشارع الأحكام من الألفاظ أن لا يتجاوز بألفاظها معانيها ولا يُقصر بها ، ويُعطى اللفظ حقه والمعنى حقه »^(١).

فهذا هو المسلك المتوازن السديد الذي أمّه العلماء الراسخون المنصفون ، وهناك اتجاهان مسرفان مذمومان ، هما الاتجاه الظاهري الوقاف عند الألفاظ لا يتجاوز منطوقها وظاهرها ، والاتجاه التأويلي المسرف ، الذي يتجاهل مقتضيات اللغة وحدودها ويحمل الألفاظ والنصوص ما لا تحتمله من المعاني والمقاصد . وفي هذا يقول الفقيه المالكي أبو الحجاج الفندلاوي : « إن المعاني إذا كابرت النصوص وخرجت عنها كانت باطلة مردودة »^(٢).

(١) إعلام الموقعين (١/ ٢٢٥) .

(٢) تهذيب المسالك في نصرة مذهب مالك (٥/ ٥٤٧) ، بتحقيق الدكتور / أحمد البوشيخي ، نشر وزارة الأوقاف المغربية (١٤١٩ / ١٩٩٨) .

[٢] مسالك التعليل :

وأعني بها مسالك استنباط العلة المعروفة عند الأصوليين ،
 يذكرونها ويدرسونها ضمن مباحث القياس ، والمراد بها الطرق
 التي تعرف بها علل الأحكام ويستدل بها عليها ، وعلة الحكم
 قد تكون هي ذاتها مقصود الحكم وقد تكون متضمنة له أو
 مستلزمة له ، فمن هنا تعتبر مسالك مباشرة أو غير مباشرة
 لإثبات مقاصد الأحكام.

وهذه بعض مسالك التعليل المذكورة عند الأصوليين ،
 مقتصرًا على أهمها وما هو مسلم منها عندهم أو عند جمهورهم .

١- الإجماع : أي أن يقع الإجماع على علة حكم من الأحكام ،
 فهذا الإجماع يغني عن البحث عن غيره من مسالك الإثبات ؛
 لأن انعقاده يعطي قوة ثبوتية لا غبار عليها ، كإجماعهم على
 كون الصغر هو علة الولاية على الصغير في ماله .

٢- النص : وهو أن تذكر علة الحكم صراحة في النص
 الشرعي نفسه ، كما في قوله تعالى : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَعْيَانِ مِنْكُمْ ﴾ [الحشر: ٧] ، وقوله ﷺ في تعليل نهيهِ عن ادخار لحوم الأضاحي في
 إحدى السنوات : « إنما نهيتكم من أجل الدافاة »^(١) ^(٢) فالتعليل هنا

(١) هي الجماعة من الناس تأوي إلى بلد : والمراد في الحديث قوم قدموا المدينة
 من المجاعة التي أصابتهم .

(٢) الحديث متفق عليه .

صريح .

٣- الإيحاء والتنبيه : وهو أن تذكر العلة في النص الشرعي ، لكن ليس بشكل صريح وبصيغة التعليل كما في النوع السابق ، ولكن تفهم من السياق ومن ذكرها مقترنة بالحكم على نحو يفهم منه أن تلك هي العلة ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ ۚ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ۚ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ ۚ ﴾ [العنكبوت:٤٥] ، فوصف الصلاة بكونها تنهى عن الفحشاء والمنكر إثر الأمر بإقامتها تنبيه على أن ذلك الوصف هو علة الأمر ، وكذلك الشأن فيما تتضمنه من ذكر الله .

٤- المناسبة : وذلك بان يكون بين الحكم والفعل تناسب ظاهر يدركه العقل ، كتحريم شيء فيه مفسدة أو مفسد واضحة ، أو إيجاب شيء فيه مصلحة أكيدة ... فهذا التناسب ، أو هذه المناسبة بين الحكم والمصلحة المجلوبة ، أو بين الحكم والمفسدة المدفوعة ، يجعلنا نستنتج أن تلك المصلحة أو المفسدة هي علة الحكم ولو لم ينص عليها الشارع ، وقد تكون تلك المناسبة ووضوحها للناس هو الذي أغنى عن ذكر العلة أو التنبيه عليها ، كما في الأمر بالصدق والأمانة والوفاء بالوعود والرفق والنفقة على الأولاد وبر الوالدين ... وكما في النهي عن

الكذب والخيانة والغيبة والنميمة والعقوق والشح .

هذه بعض من مسالك ، لم أقصد إلى استيعابها ولا إلى جعلها درسًا أصوليًا ، وإنما قصدت التنبيه والإحالة عليها باعتبارها من الطرق العلمية للكشف عن مقاصد الشريعة .

ومما يجدر التنبيه عليه أيضا أن مسالك التعليل هذه ، ما ذكرت منها وما لم أذكر ، إنما تعتمد وتستعمل في الغالب للكشف عن العلل والمقاصد الجزئية ، ولو أن بعضها - وخاصة منها الثلاثة الأولى - اعتمدها ، وهي معتمدة فعلا ، لإثبات المقاصد العامة الكلية ، وقد مضى معنا الشيء الكثير من المقاصد العامة الواردة في النصوص تصرّحا أو إيماء ، كما أن المقاصد العامة كلها هي محل إجماع بين كافة العلماء .

وبقي أن للمقاصد العامة طريقا علميا آخر للوصول إليها وإثباتها ، ألا وهو الاستقراء .

والاستقراء هنا هو تتبع المعاني والمقاصد الجزئية للأحكام في دلالاتها المشتركة حتى يأتلف منها معنى كلي أو مقصود كلي تلتقي عنده وتصب فيه تلك المعاني والمقاصد الجزئية ، ومثال ذلك قول الشاطبي : « إن وضع الشرائع إنما هو لمصالح العباد في العاجل والآجل معا ... »^(١).

ثم قال : « والمعتمد إنما هو أنا استقرينا من الشريعة أنها وضعت لمصالح العباد .. »^(١).

ثم أورد من هذا الاستقراء - على سبيل المثال - اثني عشر نصاً قرأنا تفيد كون الشريعة متضمنة لمصالح العباد ومبينة عليها ، إلى أن قال : « وإذا دل الاستقراء على هذا ، وكان في مثل هذه القضية مفيداً للعلم ، فنحن نقطع بأن الأمر مستمر في جميع تفاصيل الشريعة »^(٢).

وقد اعتبر الشيخ ابن عاشور الاستقراء هو الطريق الأول والأهم ، من طرق إثبات المقاصد الشرعية ، قال : « الطريق الأول وهو أعظمها : استقراء الشريعة في تصرفاتها .. لأننا إذا استقرينا عللاً كثيرة متماثلة في كونها ضابطاً لحكمة متحدة ، أمكن أن نستخلص منها حكمة واحدة ، فنجزم بأنها مقصد شرعي كما يستنتج من استقراء الجزئيات تحصيل مفهوم كلي حسب قواعد المنطق ... »^(٣).

(١) الموافقات (٦/٢) .

(٢) السابق (٧/٢) .

(٣) مقاصد الشريعة الإسلامية (ص ١٢٥) .

القاعدة الثالثة

ترتيب المصالح والمفاسد

الفكر العلمي عموماً فكر ترتيبى ، يعطى كل شيء رتبته التي يستحقها ويضعه فيها ، ولا يسوّى بين الأمور ولا يخلط بين مراتبها .

والفكر المقاصدي بصفة خاصة مفروض عليه ومفروض فيه أن يكون فكراً ترتيبياً بدرجة أعلى وبشكل أجلى ؛ ذلك أن القضايا الأساسية والخطوات الأولية في علم المقاصد تقوم على الترتيب والتفاضل .

فمن ذلك - كما رأينا من قبل - تقسيم المصالح إلى ضروريات ، وحاجيات وتحسينيات ، وهي مراتب بعضها فوق بعض ، وبعضها أولى من بعض ، وهذا التقسيم التراتبى ليس سوى تقسيم إجمالى واسع ، بحيث يندرج في كل مرتبة مراتب لا تكاد تنحصر ، ولذلك مثلاً ، جعلوا مع كل مصلحة ضرورية أو حاجية أو تحسينية مصالح مكملات من جنسها .

وأصول الضروريات - أو الضروريات الخمس - لها ترتيبها وأسسها الترتيبية ، بل مجرد التمييز بينها ينم عن عقلية ترتيبية

للأمور .

وعلى تراتب المقاصد ينبنى تراتب الوسائل ، فلولوسائل مراتبها ، كما للمقاصد مراتبها ، شبرا بشبر وذراعا بذراع ، وكذلك فإن التمييز نفسه بين المقاصد والوسائل يعبر عن فكر ترتيبى .

فأما التقسيم الثلاثى ، فقد قدمت عنه نبذة فى موضع سابق ، والتراتبية فيه واضحة جدا ؛ فلا أعود إليه ولا أطيل فيه ، مكتفيا بالتذكير بما تقدم من قبل ، وأما مسألة المقاصد والوسائل ، فستأتى فى قاعدة لاحقة إن شاء الله تعالى .

ولذلك أقصر الآن فى بيان القاعدة وتجلياتها فى الفكر المقاصدى على مسألة التفاضل والتفاوت - بصفة عامة - بين المصالح والمفاسد .

التفاضل والتفاوت سمة من سمات الكون والحياة ومظهر من مظاهر الإبداع والإيتقان : ﴿ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِى أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴾ [النمل: ٨٨] ، فبين أجناس المخلوقات تفاضل وتفاوت ، بل أشكال من التفاضل والتفاوت بين أصناف الجنس الواحد ، بل بين أفرادها أيضا ، وكل واحد ، وكل شيء قد يكون فاضلا من جهة أو جهات ، ومفضولا من

جهة أو جهات أخرى وحتى الرسل - وهم أفضل الخلق إطلاقاً - تجري عليهم سنة التفاضل : ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْيَقِينَ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ ﴾ [البقرة: ٢٥٣] .

وأى الذكر الحكيم بينها تفاضل ، وهي كلها كلام الله ومعجزة أفضل رسله فلبعض السور ، كما لبعض الآيات ، من المكانة والفضل ما ليس لغيرها .

والتفاضل كما يكون في الذوات والصفات ، يكون أيضاً في الأفعال والتصرفات .

وكما يكون في التفاضل في المحاسن والحسنات ، يكون التفاوت في المساوئ والسيئات ، وهذا هو ما يعبر عنه باختلاف رتب المصالح والمفاسد .

ولعل أكثر العلماء القدماء اعتناء بهذه المسألة هو الإمام عز الدين بن عبد السلام في كتابه قواعد الأحكام في مصالح الأنام ، يتبعه في ذلك تلميذه شهاب الدين القرافي بكتابه الفروق .

يقول ابن عبد السلام : « والمصالح والمفاسد في رتب متفاوتة ، وعلى رتب المفاسد تترتب الصغائر والكبائر وعقوبات الدنيا والآخرة » ^(١) .

(١) قواعد الأحكام (١/ ٢٤) ، طبعة دار المعرفة ، بيروت ، د.ت .

وهذا الترتيب أو التمييز الترتيبي بين المصالح والمفاسد يستمد أصوله ومبادئه من القرآن الكريم ومن السنة النبوية ، يقول القرافي : « وقد ورد الكتاب العزيز بالإشارة إلى الفرق في قوله تعالى : ﴿ وَكَرِهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ ﴾ [الحجرات:٧] ، فجعل للمعصية رتبا ثلاثا : كفرا ، وفسوقا هو الكبيرة ، وعصيانا وهي الصغيرة ، ولو كان المعنى واحداً لكان اللفظ في الآية متكررا لا بمعنى مستأنف وهو خلاف الأصل »^(١).

والنصوص القرآنية والحديثية في هذا المعنى كثيرة ، سواء فيما يخص المصالح وتفاضلها ، أو فيما يخص المفاسد وتفاوتها ، ففي تقرير مبدأ التفاضل بين الأشياء والتوجيه إلى ترجيح ما هو أفضل ، نقرأ ﴿ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ [البقرة:٦١] ، منها : ﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَى ﴾ [البقرة:٢٦٣] .

ومن تطبيقات المفاضلة بين الأعمال بحسب قيمتها ومصلحتها نقرأ : ﴿ أَجْعَلْنِي سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [التوبة:١٩] ، كما نقرأ : ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ

(١) الفروق (٤/٦٦) ، طبعة عالم الكتب ، بيروت د.ت .

أَلْفَتْحٍ وَقَتْلٍ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةٍ مِّنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَتْلُوا ﴿١٠﴾
[الحديد: ١٠] .

وفي الحديث عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي العمل أحب إلى الله ؟ قال : « الصلاة على وقتها » قال : ثم أي ؟ قال : « ثم بر الوالدين » قال : ثم أي ؟ قال : « الجهاد في سبيل الله » ^(١) .

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ألا أخبركم بأفضل درجة من درجة الصيام والصلاة والصدقة ؟ » قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : « إصلاح ذات البين ، فإن فساد ذات البين هي الحالقة » ^(٢) .

هذا في جانب المصالح ، وأما في جانب المفاسد فالتمييز والترتيب بينها حسب درجة فسادها وضررها وخطرها أظهر وأشهر ، وهذه بعض النصوص المتضمنة لذلك والمنبهة عليه ، من القرآن والحديث .

﴿ إِن تَجَنَّبُوا كِبَايِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلَ كَرِيمًا ﴾ [النساء: ٣١] .

(١) الحديث متفق عليه .

(٢) أخرجه أبو داود ، كتاب الأدب .

قال العلامة ابن عاشور : « وقد دلت إضافة « كبائر » إلى » ما تنهون عنه « على أن المنهيات قسمان : كبائر ، ودونها ، وهي التي تسمى الصغائر - وصفا بطريق المقابلة - وقد سميت هنا سيئات ... وقال : ﴿ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ ﴾ [النجم: ٣٢] ، فسمى الكبائر فواحش وسمى مقابلها اللمم ، فثبت أن المعاصي عند الله قسمان : معاصٍ كبيرة فاحشة ، ومعاصٍ دون ذلك ... » ^(١) ، ثم قال : « ومن السلف من قال : الذنوب كلها سواء إن كانت عن عمد ، وعن أبى إسحاق الإسفراييني أن الذنوب كلها سواء ، مطلقا ونفي الصغائر ، وهذان قولان واهيان ؛ لأن الأدلة شاهدة بتقسيم الذنوب إلى قسمين ؛ ولأن ما تشتمل عليه الذنوب من المفاصد متفاوت أيضا ، وفي الأحاديث الصحيحة إثبات نوع الكبائر ، وأكبر الكبائر .. فمن العجائب أن يقول قائل : إن الله لم يميز الكبائر عن الصغائر .. » ^(٢) .

ومن الأحاديث في هذا الباب قوله ﷺ : « اتقوا السبع الموبقات : الإشرak بالله ، والسحر ، وقتل النفس ، وأكل الربا ،

(١) التحرير والتنوير (٥/ ٢٦) عن الدار التونسية للنشر ، تونس (١٩٨٤) .

(٢) المرجع السابق ، (ص ٢٧) .

وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات»^(١).

ومنها قوله - عليه الصلاة والتسليم : « أكبر الكبائر : الإشرak بالله ، وعقوق الوالدين ، وشهادة الزور - ثلاثا - أو قول الزور » قال الراوي : فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت^(٢).

وعلى هدي هذه النصوص نظر عامة العلماء إلى أحكام الشرع وإلى أوامره ونواهيه على أنها ليست في منزلة واحدة ولا هي ذات أهمية واحدة ، بل منها المهم والأهم ، والأعلى والأدنى ، ومنها المشدد والمخفف ... ومن هنا رتبوا أوامر الشرع ونواهيه في مراتب ودرجات ، فمنها ما هو فرض وفوقه ما هو ركن من أركان الدين . ومنها ما هو مندوب ومنها ما هو واجب ، والمندوب منه المؤكد ومنه دون ذلك .

ومنها : ما هو محرم ، ومنها ما هو مكروه ، والمحرمات كبائر ، وأكبر الكبائر ، وصغائر أو لم ، والمكروهات منها ما هو شديد الكراهة حتى يقترب من درجة التحريم ، ومنها ما تخف كراهته حتى يقترب من الإباحة .

(١) الحديث أخرجه الأئمة البخاري ، ومسلم ، وأبو داود والنسائي .

(٢) صحيح البخاري ، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم .

والمباحات منها ما تركه أفضل ، ومنها ما فعله أفضل ، إما مطلقا وإما بحسب الحالات .

هذه المراتب كلها توجد - صريحة أو ضمنية - في فقه الفقهاء وفي تقسيمات الأصوليين ، غير أن علماء المقاصد لهم في هذا المجال مزيد خصوصية وامتياز ووضوح في الرؤية والتعبير ، فهم يرون أن هذه المراتب كلها إنما تعكس في الحقيقة مراتب المصالح والمفاسد ، مراتب المصالح في المأمورات والمباحات ومراتب المفاسد في المنهيات .

قال الإمام الشاطبي : « الفعل يعتبر شرعا بما يكون عنه من المصالح والمفاسد ، وقد بين الشرع ذلك ، وميز بين ما يعظم من الأفعال مصلحته فجعله ركنا ، أو مفسدته فجعله كبيرة ، وبين ما ليس كذلك فسماه في المصالح إحسانا ، وفي المفاسد صغيرة ، وبهذه الطريقة يتميز ما هو من أركان الدين أصوله ، وما هو من فروعه وفصوله ... وذلك على مقدار المصلحة أو المفسدة »^(١).

وللإمام عز الدين بن عبد السلام تفصيلات وتطبيقات كثيرة غنية في هذا المجال، كما في هذا النموذج : « مفسدة فوات

(١) الموافقات (١/ ٢١٣) .

الأعضاء والأرواح أعظم من مفسدة فوات الأبضاع ،
ومفسدة فوات الأبضاع أعظم من مفسدة فوات الأموال .
ومفسدة فوات الأموال النفسية أعظم من مفسدة فوات
الأموال الخسيسة ، ومفسدة هلاك الأموال أعظم من مفسدة
هلاك الحيوان ^(١) .

وعلى هذا تبني قاعدة أن : « الشرع يحصل الأصلح
بتفويت المصالح ، كما يدرأ الأفسد بارتكاب المفسد » ^(٢) .
وهذه القاعدة هي لب المسألة وثمراتها ، وبيت القصيد فيها ،
فالتفاضل والتفاوت وما ينبني عليهما من ترتيب وتقديم
وتأخير ورفع وخفض ، يستلزمان في كثير من الحالات تفويت
الذي هو أدنى للحصول أو الإبقاء على الذي هو خير ، وتقديم
الفاصل على المفضل ، والتضحية بالخسيس من أجل النفيس ،
وارتكاب السيئ تجنباً للأسوأ .

ولذلك قيل : ليس العاقل الذي يميز الخير والشر ، فيفعل
الأول ويجتنب الثاني ، وإنما العاقل من يميز خير الخيرين وشر
الشرين ، أي : يميز ما فيه مصلحة مما فيه مصلحة أكثر ، وما

(١) قواعد الأحكام (١/ ٦٣) .

(٢) السابق (٢/ ٧٥) .

فيه مفسدة مما فيه مفسدة أكثر ، فهذا هو منتهى التعقل والرشد ،
وهو ما جاءت به الشريعة وأرشدت إليه .

القاعدة الرابعة

التمييز بين المقاصد والوسائل

من أهم القواعد التي يركز عليها الفكر المقاصدي ، ويهتدي بها في نظره وفقهه : قاعدة التمييز بين المقاصد والوسائل ، مع ما ينبني على ذلك من وضع كل منهما في موضعه وإعطاء كل منهما منزلته ووظيفته ، أما تعريف المقاصد ، فقد مضى فيه ما يكفي .

وأما الوسائل ، فهي جمع وسيلة ، وهي ما يطلب ويتخذ ويستعمل لا لذاته وإنما لتحقيق غيره ، فالوسيلة شيء أو فعل يتوسل به إلى بلوغ المقصود .

والشرع فيما يأمر به وينهى عنه ، فيما يطلب إتيانه وفيما يطلب اجتنابه ، قد يكون ما طلب فعله أو تركه هو نفسه مصلحة أو مفسدة ، أو مشتملا عليها ، ففي هذه الحالة يكون المأمور به هو المقصود بالأمر أو بالنهي .

وقد يطلب فعل شيء لأن بواسطته يمكن الوصول إلى ما هو مطلوب حقيقة ، وهو مقصود الشرع فيما أمر به ، وقد يطلب ترك شيء لأنه يقود ويفضي إلى ما يقصد الشرع منعه

واجتنابه .

فالمأمور والمنهي في هاتين الحالتين إنما هو وسيلة ، فقد أمر به لأنه وسيلة إلى تحصيل المقصود ، أو نهى عنه لأنه وسيلة إلى تحصيل المنوع الحقيقي .

مثل ذلك قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ [الجمعة: ٩] ، ففي الآية أمر ونهي ، أمرت بالسعي ، ونهت عن البيع ، وليس أي منهما بمقصود لذاته ، وإنما لأنه وسيلة فالسعي ، أي المشي والذهاب والانتقال ، إنما أمر به ، لكون صلاة الجمعة لا تكون إلا بالمسجد ، فلاجل إقامتها لابد من السعي إلى المسجد ، فليس للشارع أي غرض وأي قصد في السعي ذاته ، فإقامة الجمعة المعبر عنها بذكر الله ، هي المقصد من الأمر ، فإقامة الجمعة المعبر عنها هنا بذكر الله ، هي المقصد من الأمر بالسعي ، وإنما السعي وسيلة إليها ، ولذلك لو فرضنا شخصا مقيما بالمسجد فليس عليه السعي ، وليس مأمورا بقوله تعالى : ﴿ فَاسْعَوْا ﴾ ، ولكنه مأمور بإقامة الجمعة .

وكذلك النهي عن البيع الموجود في قوله تعالى : ﴿ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ ، إنما هو لكون البيع في وقت الجمعة وسيلة تمنع من

إقامتها ، وتسبب التأخر عنها أو التغيّب عنها ، أو الانصراف منها قبل تمامها ... فالبيع في ذاته ليس هو مقصود النهي ؛ لأن البيع في أصله مباح ، وقد يكون ضروريا ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ [البقرة: ٢٧٥] .

قال الشهاب القرافي : « وموارد الأحكام على قسمين : مقاصد ، وهي المتضمنة للمصالح والمفاسد في أنفسها ، ووسائل ، وهي الطرق المفضية إليها » ^(١) .

ولمزيد من إدراك الفرق بين المقاصد والوسائل في الخطاب الشرعي ، أقدم مثالا آخر ، وهو قوله سبحانه : ﴿ وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ .

[الأنفال: ٦٠]

فالله تعالى أمر هنا بإعداد ما يمكن من القوة ومن رباط الخيل ، وليس أحد منهما بمقصود لذاته ، وإنما المأمور الأول (القوة) وسيلة ، والمأمور الثاني (رباط الخيل) وسيلة الوسيلة ، والمقصود هو ما عللت به الآية الأمرين معا وهو إرهاب العدو ، بمعنى أن يكون للمسلمين - بما أعدوه

(١) الفروق (٢/ ٢٣) .

وتزودوا به من قوة ومن وسائل القوة - هيبة ورهبة في نفوس أعدائهم ، حتى لا يتجرأوا عليهم بغزو أو عدوان ، فهذه العلة والحكمة ، وهذا هو المقصد ، ووسيلته التمكن من القوة ووسيلة إعداد القوة المذكورة هي الخيل ورباط الخيل .

ولهذا المثال عودة بعد حين ، لما له من تعلق بفقه الوسائل ، لأنني ما زلت أوضح الفرق بين المقاصد والوسائل في أحكام الشرع .

يقول ابن عبد السلام : « تعليم ما يجب تعليمه وتفهم ما يجب تفهمه يختلف باختلاف رتبة ، وهذان قسمان :

أحدهما: وسيلة إلى ما هو مقصود في نفسه ، كتعريف التوحيد وصفات الإله ، فإن معرفة ذلك من أفضل المقاصد ، والتوسل إليه من أفضل الوسائل .

القسم الثاني : « ما هو وسيلة كتعليم أحكام الشرع ، فإنه وسيلة إلى العلم بالأحكام التي هي وسيلة إلى إقامة الطاعات ، التي هي وسيلة إلى المثوبة والرضوان ، وكلاهما من أعظم المقاصد »^(١) .

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ١٠٥) .

ويبدو والي أنه قد اتضح ما إليه قصدت وهو :

[١] التمييز بين المقاصد والوسائل .

[٢] بيان أن أحكام الشرع منها ما هو مقصود ، ومنها ما هو وسيلة .

[٣] أن الوسيلة نفسها قد تتوقف على وسيلة أخرى ، هي وسيلة الوسيلة .

وفي هذه الحالة تصبح الوسيلة المتوقفة على وسيلة غيرها مقصودا بالنسبة إلى وسيلتها ، فمثل هذه الوسائل هي مقاصد ووسائل في آن واحد : مقاصد بالنسبة إلى الوسائل التي دونها وقبلها ، ووسائل بالنسبة إلى ما بعدها مما هو مطلوب بها ، ويمكن تسميتها بالمقاصد الوسيطة .

علاقة الوسائل بالمقاصد :

قد ظهر مما سبق أن لكل مقصد وسيلته أو وسائله ، وأن الشرع يأمر بالوسائل مثلما يأمر بالمقاصد ، وقد ينهى عن الوسائل إذا كانت مقاصدها مفسدة .

وهذا يعني أن الأمر بالوسائل أو النهي عنها يأتي تابعا لمقاصدها ، وأن حكم الوسيلة مستمدة من حكم مقصدها وتابع له .

يقول ابن القيم الجوزية : « لما كانت المقاصد لا يتوصل إليها إلا بأسباب وطرق تفضي إليها ، كانت طرقها وأسبابها تابعة لها معتبرة بها ، فوسائل المحرمات والمعاصي في كرامتها والمنع بها بحسب إفضاؤها إلى غاياتها وارتباطاتها بها ، ووسائل الطاعات والقربات في محبتها والإذن فيها بحسب إفضاؤها إلى غاياتها ، فوسيلة المقصود تابعة للمقصود ، وكلاهما مقصود ، لكنه مقصود قصد الغايات ، وهي مقصودة قصد الوسائل »^(١).

فالوسيلة تكتسب حكمها ومكانتها من مقصودها ، فتحسن بحسنه ، وتقبح بقبحه وتسمو بسموه ، وتنحط بانحطاطه ، وكما يقول الغزالي : « وإنما تكتسب الوسيلة الحكم والصفة من المقصد المتوصل إليه ، فإنها تابعة له غير قائمة بنفسها ... »^(٢).

ولذلك قال الكاساني : « ما كان من وسائل الشيء كان حكمه حكم ذلك الشيء »^(٣).

وإذا كانت تبعية الوسائل للمقاصد تقتضي أن يكون للوسائل من الأهمية والمكانة والحكم مثل الذي لمقاصدها ،

(١) أعلام الموقعين (٣/ ١٣٥) .

(٢) أحياء علوم الدين (٢/ ١٧٧) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت .

(٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٧١) .

حتى دأب العلماء على القول : « للوسائل حكم المقاصد » ، فإن هذه « التبعية » تقتضي أيضاً أن تكون « الوسائل أخفض رتبة من المقاصد » ^(١) ، فالتابع مثلما أنه يستمد مكانته من متبوعه ، فإنه لا بد أن يكون - وأن يبقى - أقل رتبة من متبوعه ، فلو تساوى تماماً لما بقي تابع ولا متبوع ، ومما يؤكد دونية الوسائل عن مقاصدها ما تقدم من كون المقاصد مطلوبة لذاتها : أما الوسائل فلا تطلب لذاتها ، وإنما تطلب من حيث إفضاؤها إلى تحقيق المقاصد .

لهذا وجب القول بأولوية المقاصد على الوسائل ، بحيث تكون العناية بالمقاصد أكثر منها بالوسائل ، ويكون التساهل والمرونة في الوسائل أكثر مما يمكن أن يكون في المقاصد ، ويكون التغيير والاستبدال في الوسائل لا في المقاصد ، فالمقاصد ثابتة والوسائل قابلة للتغيير والتكيف .

من أمثلة ذلك زكاة الفطر التي أمر بها النبي ﷺ عن أبي سعيد رضي الله عنه قال : « فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر صاعاً من طعام ، أو صاعاً من شعير ، أو صاعاً من تمر ، أو صاعاً من أقط » ^(٢) (والأقط هو اللبن المجفف : جُبْن) .

(١) العبارة لشهاب الدين القرافي ، الفروق (٣/ ١٤٤) .

(٢) انظر : تخريج الحديث في نيل الأوطار الشوكاني (٤/ ١٧٩) ، دار الجبل ، بيروت . د. ت .

فهل تحديد هذه الأصناف أمر تعبدي مطلوب لذاته ؟ هل هذه الأصناف هي الغاية والمقصد أم أنها مطلوبة وسيلة ؟ وبعبارة أخرى : ما المقصود من فرض زكاة الفطر ؟ لأن المقصد إذا تحدد ، ظهر أن ما سواه وسائل .

وفي تحديد مقصد زكاة الفطر ، نجد قول ابن عباس رضي الله عنهما قال : « فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث ، وطعمة للمساكين » ^(١) . فلها مقصد للمزكي ، وهو تطهيره وتركيبته ومقصد لأخذ الزكاة الفقير ، وهو سدّ حاجته في مناسبة العيد ، وقال الإمام الشوكاني : « المقصود من شرع الفطرة إغناء الفقراء في ذلك اليوم ، كما أخرج البيهقي والدارقطني عن ابن عمر قال : فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر ، وقال : « أغنوهم في هذا اليوم » وفي رواية للبيهقي : « أغنوهم عن طواف هذا اليوم » ^(٢) .

وبهذا يظهر أن إعطاء ما يعطى للفقراء والمساكين من زكاة الفطر ، هو تحقيق كفايتهم في يوم العيد وإغناؤهم عما اعتادوه من التسول والبحث عن لقمة العيش ، لكي يستمتعوا بالعيد وبراحته ، وبسعادته ، ولذلك أيضا فإن هذه الصدقة تعطى

(١) الحديث رواه أبو داود في باب زكاة الفطر ، وهو عند غيره من كتب السنن .

(٢) نيل الأوطار (٤/ ١٨٦) .

قبل يوم العيد بوقت يسير ، وعلى الأكثر في مطلع يوم العيد ، حتى يتحقق المقصود في عامة يوم العيد .

وإذا ظهر المقصود ، فقد ظهر أن تحديد ما حدد من أصناف الأطعمة ليس مقصوداً لذاته ، وإنما هو تحديد ظرفي لأنسب الوسائل وأبلغها في تحقيق المقصود ، ولذلك نجد جمهور الفقهاء قديماً وحديثاً لا يرون ضرورة الالتزام بالأسماء والمسميات المذكورة : « إذ المقصود سد خلة المساكين يوم العيد ومواساتهم من جنس ما يقتانه أهل بلدهم ، وعلى هذا فيجزئ إخراج الدقيق وإن لم يصح فيه الحديث ... » ^(١).

وبناء على هذا التمييز بين المقاصد المطلوبة هي بالذات ، وبين الوسائل المطلوبة لما يتحقق بها من المقاصد ، توسع الفقهاء وتساهلوا في أصناف الأطعمة والأموال التي تؤدي منها زكاة الفطر ، بما في ذلك القيمة النقدية .

ومن الأمثلة أيضاً : المهر ، وهو شرط من شروط انعقاد النكاح ، فهو هدية إلزامية يقدمها الزوج لزوجته تعبيراً عن تأكيد رغبته ، وتعبيراً عن مودته ، وهو ما قابل بالتقدير والترحيب والوئام من الزوجة وأهلها ، كما أن دفع المهر من

(١) الكلام لابن القيم ، إعلام الموقعين (٣ / ١٢) .

الزوج يجعله أكثر تمسكا برابطة الزوجية وأكثر حرصا على دوامها ما دامت لم تأت به هيئة رخيصة .

قال الكاساني : « ولأن مصالح النكاح ومقاصده لا تحصل إلا بالموافقة ، ولا تحصل الموافقة إلا إذا كانت المرأة عزيزة مكرمة عند الزوج ، ولا عزة إلا بانسداد طريق الوصول إليها إلا بهال له خطر عنده ، لأن ما ضاق طريق إصابته يعز في الأعين ، فيعز به إمساكه ، وما يتيسر طريق إصابته يهون في الأعين فيهون إمساكه ومتى هانت في أعين الزوج تلحقها الوحشة ، فلا تقع الموافقة ، فلا تحصل مقاصد النكاح ... » ^(١).

ولكن لما كان المهر مجرد وسيلة إلى ما ذكر من مقاصد ومصالح ، فإن الشرع قد تساهل في شأنه فأجازه ولو كان قليلا ضئيلا ، كما أجازه ولو كان رمزيا ، كخاتم فضة أو حديد ، بل أجازه أن يكون بتحفيظ الزوجة ما تيسر من القرآن الكريم .

وإنما كان التساهل والتخفيف عند الحاجة إلى ذلك ؛ لأن المهر والمال ليس مقصودا في عقد النكاح ، وإنما وسيلة لما ذكر ، والوسائل ينوب بعضها عن بعض ويكمل بعضها بعضا ، ثم إن التشدد في الوسيلة قد يصبح عائقا مانعا من تحقيق تلك

(١) بدائع الصنائع (٢/ ٤٠٨) .

المقاصد من أصلها وأساسها ، فلمثل هذه الاعتبارات يجب التغاضي والتساهل في الوسيلة ، فهذا هو معنى أولوية المقاصد على الوسائل ، فمقاصد النكاح ، ومقاصد المهر خاصة ، لم يتساهل فيها الشرع ، ولا ينبغي أن يتساهل فيها الفقه والاجتهاد الفقهي ، ولذلك حث الشرع على وسائل كثيرة ومتنوعة تنمي المودة والتقدير والرغبة بين الزوجين ، وقال رسول الله ﷺ : « لا يَفْرُكُ مؤمن مؤمنة، إن كره منها خلقا رضي منها آخر »^(١).

وقد سبق لنا الوقوف عند : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخِرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٠] ، وبينت أن ما أمر الله به من الخيل ورباط الخيل ، إنما هو وسيلة لتحقيق القوة للمسلمين ، وأن إعداد القوة نفسها إنما هو وسيلة لأجل أن يكون المسلمون مهابين مرهوبين الجانب ، فلا يحقرهم أعداؤهم ولا يتناولون عليهم ولا يطمعون في النيل منهم ، فهذا هو المقصد الحقيقي ، والقوة وسيلة ، ورباط الخيل وسيلة الوسيلة ، ولذلك لا يلزم التمسك بها بعينها إذا وجد ما يقوم مقامها ويحقق وظيفتها بدرجة مماثلة أو بدرجة أفضل .

(١) صحيح مسلم ، كتاب الرضاع .

والقوة ذاتها - وهي من المقاصد الوسيطة - لا تتمثل بالضرورة ، ولا تنحصر ، في أكوام الأسلحة المتطورة والفتاكة ، بل يمكن أن تتقلب عبئا ثقيلا وخطيرا على الحائرين لها أنفسهم ، فهذه «قوة» لا اعتداد بها إذا لم يتحقق مقصودها وهو الهيبة والمنعة ورهبة العدو .

فهذا هو المقصد الذي به توزن الوسائل والمظاهر ، وبه تعتمد وتستبدل ، وبهذا المثال - مع ما سبقه - تظهر دونية الوسائل وتبعيتها لمقاصدها .

ومن اعتنوا بهذا الموضوع من علماء المقاصد العلامة ابن قيم الجوزية في مواضع عديدة من كتبه ، وخاصة في « إعلام الموقعين » ، وهذه بعض أمثله وآرائه النيرة في الموضوع : « وكذلك حكم ما نص عليه الشارع من الأعيان التي يقوم غيرها مقامها من كل وجه أو يكون أولى منها ، كنصه على الأحجار في الاستجمار ، ومن المعلوم أن الخرق والقطن والصوف أولى منها بالجواز ، وكذلك نصه على التراب في الغسل من ولوغ الكلب ، والأشنان ^(١) أولى منه ، هذا فيما علم مقصود الشارع وحصول ذلك المقصود على أتم الوجوه بنظيره

(١) الأشنان : مادة تستعمل لغسل الأيدي .

وما هو أولى منه» ^(١).

كما أن العلامة الدكتور يوسف القرضاوي يرى بحق أن عدم التمييز بين المقاصد والوسائل هو أحد أسباب الخلل والزلل في فهم السنة النبوية والتعامل معها ، ففي مبحث تحت عنوان : « التمييز بين الوسيلة المتغيرة والهدف الثابت للحديث » ، قال : « من أسباب الخلط والزلل في فهم السنة : أن بعض الناس خلطوا بين المقاصد والأهداف الثابتة التي تسعى السنة إلى تحقيقها ، وبين الوسائل الانية والبيئية التي تعينها أحيانا للوصول إلى الهدف المنشود ، فتراهم يركزون كل التركيز على هذه الوسائل ، كأنها مقصودة لذاتها ، مع أن الذي يتعمق في فهم السنة وأسرارها ، يتبين له أن المهم هو الهدف ، وهو الثابت الدائم ، والوسائل قد تتغير بتغير البيئة أو العصر أو العرف أو غير ذلك من المؤثرات » ^(٢).

(١) إعلام الموقعين (٣/ ١٤) .

(٢) كيف نتعامل مع السنة ؟ (ص ١٣٩) .